

مساهمة الإجراءات الجبائية التحفيزية في زيادة تحصيل الديون الجبائية –دراسة
تحليلية بمديرية الضرائب لولاية المسيلة المسيلة الفترة 2017-2021-

*The contribution of incentive tax measures to increase the collection of tax
debts –Case study of the Tax Directorate of wilaya of M'sila for the period
2017-2021*

مختاري بولنوار جامعة خميس مليانة (الجزائر) b.mokhtari@univ-dbkm.dz	ويس أريج* مخبر التنمية المحلية والمقاولاتية في ولاية عين الدفلة جامعة خميس مليانة (الجزائر) ouis.aridj@univ-dbkm.dz
---	---

تاريخ النشر: 2023/06/ 30

تاريخ القبول: 2023/06/ 11

تاريخ الاستلام: 2023/03/ 27

الملخص:

لقد هدفت هذه الدراسة إلى إبراز أهم الإجراءات التحفيزية المستحدثة لتحصيل الديون الجبائية المتراكمة على الأفراد وعلى المؤسسات خاصة في ظل الظروف المرتبطة بأزمة الكوفيد وذلك من خلال دراسة تحليلية على مستوى مديرية الضرائب بولاية المسيلة للفترة [2017-2021]. ولقد خلصت الدراسة إلى أن مساهمة هذه الإجراءات قد تختلف من إجراء إلى آخر إلا أن التخفيض المشروط كان من أحسن الإجراءات حيث بلغت نسبة تحصيل الديون الجبائية أكثر من 80% خلال فترة الدراسة وهذا يعود بالدرجة الأولى إلى خصوصية هذا الإجراء في فض النزاعات الجبائية وشموليته لكافة الضرائب والرسوم.
الكلمات المفتاحية: التحصيل الجبائي، الديون الجبائية، التحفيز الجبائي.

تصنيف H20.K34.H71:/JEL

Abstract :

This paper aimed to highlight the most important incentive measures developed by the tax legislator to collect the accumulated tax debts of individuals and institutions, especially in light of the conditions related to Covid-19, through an analytical study at the level of the Tax Direction the Wilaya of M'sila for the period [2017-2021]. The study concluded that the contribution of these procedures differed from one procedure to another, but the conditional reduction was one of the best procedures, as the tax debt collection rate reached more than 80% during the study period, and this is due primarily to the specificity of this procedure in resolving tax disputes and its comprehensiveness of all taxes and fees.

Keywords: Tax collection, tax debts, tax stimulus.

JEL classification codes: H20.K34.H71

* المؤلف المرسل: ويس أريج، ouis.aridj@univ-dbkm.dz.

يعاني الوضع العام في الجزائر من تقلبات إقتصادية كبيرة في السنوات الأخيرة، مما أثر سلبا على الوضع المالي لبعض دافعي الضرائب في الجزائر بصفة عامة، حيث وجد المكلف نفسه مثقلا بسلسلة من الديون الجبائية والعقوبات المالية والغرامات نتيجة التأخر أو عدم القدرة على تسديد مختلف الالتزامات لظروف شخصية أحيانا، أو بسبب ظروف أخرى مرتبطة بالوضع الاقتصادي العام للدولة، وقد تكون ظروف استثنائية أخرى مثل تداعيات أزمة كوفيد COVID، هذا من جهة، من جهة أخرى أجبرت السلطات العمومية على توفير موارد هامة غير محصلة لتغطية النفقات العمومية المتراكمة من سنة إلى أخرى، وهو ما دفع بالمشرع الجبائي إلى اتخاذ تدابير وإجراءات جبائية تحفيزية تساعد على تحصيل أكبر قدر ممكن من الديون الجبائية مع تقديم التحفيزات للمكلفين الذين يقومون بالتسديد تماشيا مع وضعياتهم الجبائية المختلفة

1. إشكالية الدراسة

مما سبق فإن إشكالية الدراسة تتمحور حول السؤال التالي:

ما مساهمة الإجراءات الجبائية التحفيزية في زيادة تحصيل الديون الجبائية لمديرية الضرائب بولاية المسيلة للفترة 2017-2021؟

2. الفرضية الرئيسية للدراسة

هناك اسهام معتبر للإجراءات الجبائية التحفيزية في زيادة تحصيل الديون الجبائية لمديرية الضرائب لولاية المسيلة.

3. أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة في عرض أهم الإجراءات الجبائية المستحدثة كسياسة تحفيزية لتحصيل الديون الجبائية بالتطبيق على مديرية الضرائب بولاية المسيلة للفترة 2017-2021.

4. أهداف الدراسة: من بين أهم أهداف الدراسة ما يلي :

- ❖ الوقوف على واقع تطبيق الإجراءات الجبائية التحفيزية في زيادة تحصيل الديون الجبائية؛
- ❖ محاولة معرفة كيف تم اسهام الإجراءات الجبائية التحفيزية في زيادة تحصيل الديون الجبائية.

5. تقسيمات الدراسة: تم تقسيم الدراسة على النحو التالي:

- I- التعريف بالتحصيل الجبائي.
- II- التعريف بالإجراءات الجبائية التحفيزية لتحصيل الديون.

III- واقع تطبيق الإجراءات الجبائية التحفيزية لتحصيل الديون الجبائية على مستوى مديرية الضرائب بولاية المسيلة خلال الفترة [2017-2021].

I- التعريف بالتحصيل الجبائي

تعتبر مرحلة التحصيل الجبائي آخر مرحلة في التنظيم الفني للضريبة، بعد القيام بإجراءات تحديد الوعاء الضريبي ثم التصفية وحساب الضريبة مع الإشارة إلى أن كل المراحل الأولى التي تسبق التحصيل مهما أنجزت بكفاءة تبقى مرهونة بمرحلة التحصيل الجبائي.

1. مفهوم التحصيل الجبائي

لم يعط المشرع الجبائي الجزائري تعريفا قانونيا للتحصيل الجبائي في مختلف القوانين الجبائية ولا سيما في قانون الإجراءات الجبائية، بل اكتفى بتحديد آليات تحصيل الضرائب والرسوم ومواعيد استحقاقها، بينما أعطى المشرع المغربي تعريفا عاما للتحصيل الجبائي، وذلك من خلال المادة الأولى من قانون الجبائية العامة، التي عرفت التحصيل الجبائي على أنه "مجموعة من الإجراءات والعمليات التي تهدف إلى حمل مديني الدولة والجماعات المحلية وهيئاتها والمؤسسات العمومية على تسديد ما بذمتهم من ديون بمقتضى القوانين والأنظمة الجاري بها العمل، أو الناتجة عن أحكام وقرارات القضاء أو عن الاتفاقيات. (Kharroubi & Djilalli, 2021, p. 162) كما يمكن تعريفه على أنه " المرحلة الأخيرة، حيث يدخل العائدة الضريبي إلى خزينة الدولة وفق الأصول والقواعد المقررة قانونيا، حيث يترك للدوائر التالية أمر اتخاذ التدابير والإجراءات القانونية لجمع إيرادات الضرائب. (معزوز و بن مسقم، 2021، صفحة 352)

2. طرق تحصيل الضرائب في النظام الجبائي الجزائري:

حدد المشرع الجبائي عدة طرق لتحصيل الضرائب، يمكن أن تتبعها الإدارة الجبائية لجمع مختلف ديونها لدى المكلفين بالضريبة، وتتمثل هذه الطرق في الآتي :

1.2 طريقة النظام العام

يمثل الدفع المباشر الأصل والمبدأ العام في تحصيل الضرائب بحيث يلتزم المكلف بالضريبة بدفع أدياته الضريبية من تلقاء نفسه في آجالها القانونية دون مطالبة الإدارة له بأدائها، فتكون هذه الطريقة على أن يقوم المكلف بالضريبة بإبداع تصريحاته من تلقاء نفسه التي يبين فيها المبالغ الضريبية المستحقة عليه، وبعدها يتم دفعها بصفة طوعية، وتعتبر هذه الطريقة من أكثر الطرق التي تسمح بتقليص نفقات التحصيل مدام المكلف نفسه من يقوم بالتصريح والدفع إلا أن نجاحها يعتمد بدرجة كبيرة على امتثال المكلفين بالضريبة. (سماعين، 2021، صفحة 19)

2.2 طريقة الاقتطاع من المصدر

تتم هذه الطريقة على تكليف شخص أخر له علاقة مع المكلف الحقيقي، فيقوم باقتطاع قيمة الضريبة المستحقة وتوريدها للخزينة العامة وذلك قبل حصول المكلف على الدخل، وتكون هذه العلاقة إما علاقة تبعية كما في حالة استحقاق الأجور والمرتببات، أو علاقة دين كما في حالة إيرادات القيم المنقولة لأرباح الأسهم، وتتميز هذه الطريقة بسهولة التحصيل عدم إمكانية التهرب منها.(معزوزو بن مسقم، 2021، صفحة 353)

3.2 طريقة الدفعات (التسبيقات)

نظر المشرع الجبائي للظروف التي قد تحول بين المكلف والوفاء بالضريبة، في تسديد ضرائبه وفق الأصل في تحصيل الضرائب دفعة واحدة؛ فقد أجاز في القانون الجبائي نظام جديد للتحصيل الجبائي ويعرف بنظام تقسيط المبالغ المستحقة من دين الضريبة، أو ما يعرف بنظام الدفع التلقائي للضريبة.(عبيرات، 2017/2018، صفحة 177) فنظام التسبيقات هذا يتم وفق ثلاث أقساط متبوعة في النهاية بقسط يسمى قسط التسوية الذي يعبر عن الرصيد الباقي من الضريبة الواجبة الدفع.(ولبي، 2022، صفحة 144) وتضمن هذه الطريقة من التحصيل سيولة مستمرة للخزينة العامة دون انتظار موعد استحقاق الضريبة من أجل تحصيلها.

4.2 طرق أخرى للتحصيل الجبائي

يوجد عدة طرق أخرى للتحصيل الجبائي، غير التي تم ذكرها سابقا فمعظمها طرق ودية لتحصيل دين الضريبة؛ في حين إذ امتنع المكلف بالضريبة عن تسديد مستحقاته الضريبية في أجالها القانونية وبصفة ودية يتم اللجوء الادارة الجبائية إلى طرق أخرى من التحصيل، ابتداء بإصدار سند التحصيل يتضمن دين الضريبة مع العقوبات المترتبة عليه ومطالبته بالدفع في الآجال المحددة؛ مروراً بعد ذلك للطرق الجبرية العديدة التي يتم اللجوء إليها غالبا لإجبار المكلفين على تأدية ما عليهم من ضرائب. إضافة إلى التحصيل عن طريق المحررات القضائية .

3. واقع التحصيل الجبائي في الجزائر

سطرت المديرية العامة للضرائب خططا وإجراءات بديلة لاسترجاع الديون من الضرائب والرسوم غير المحصلة والمتراكمة لدى المكلفين بالضريبة منذ عشرات السنوات، مما ورد عن التقرير التقييمي لمجلس المحاسبة حول المشروع التمهيدي لقانون تسوية الميزانية لسنة 2019 أن بواقي التحصيل المتراكمة للمديريات الولائية للضرائب ومديرية المؤسسات الكبرى وصل مجموعها بتاريخ 2019/12/31 إلى 13.318.527 مليار دج، حيث سجلت المديريات الولائية للضرائب بواقي تحصيل متراكمة بلغ

مجموعها 13.133.743 مليار دج، وتشمل الغرامات القضائية نسبة 62.69% من بواقي الديون الجبائية؛ أما مجموع الديون الجبائية من الضرائب والرسوم قدرت بـ 4.886.573 مليار دج سنة 2019 وقد ارتفعت بمعدل 8.44% هذه السنة الأخيرة بعدما كانت في حدود 3.895.78 مليار دج سنة 2017 على الرغم من التدابير المتخذة لتطهير الديون الجبائية، لاسيما من خلال إحياء إجراء قبول القيم المنعدمة المنصوص عليه في المادة 53 من قانون المالية 2018 المعدلة والمتممة للمادة 1-94 من قانون الإجراءات الجبائية فإن مبلغ بواقي التحصيل تبقى مرتفعة ولم يكن لهذا التدبير التأثيرات المنتظرة، فلماذا تم اتخاذ عدة إجراءات أخرى من طرف المديرية العامة للضرائب من أجل مضاعفة وتيرة التحصيل الجبائي خلال المراحل القادمة، أهمها: (تقرير مجلس المحاسبة، 2019، صفحة 37.36.35)

❖ إيداع التصريحات الضريبية دون دفع المبالغ المستحقة للمؤسسات التي تواجه صعوبات مالية، وفقا لأحكام المدينين 17 و 56 من قانون المالية لسنة 2016 والتعليمية رقم 1032/م ع ض /2017؛

❖ إصدار إرسال تذكير كوسيلة للتحصيل الودي قبل بدء إجراءات التنفيذ الجبري، تطبيقا للأحكام المادة 55 من قانون المالية لسنة 2017 وكذا التعليمية رقم 172/م ع ض / م ع ج ت / 2017 الصادرة بتاريخ 2017/02/12؛

❖ وضع مجموعة من التدابير لتبسيط دفع الديون الجبائية لصالح المكلفين بالضريبة المدينين، بما في ذلك التأجيل القانوني للدفع، وإعادة جدولة الديون الجبائية طبقا لأحكام المادة 51 من قانون المالية لسنة 2015 والتخفيض المشروط. (تقرير مجلس المحاسبة، 2019، صفحة 39)

II- الإجراءات الجبائية التحفيزية لتحصيل الديون الجبائية

وضع المشرع الجبائي أمام المكلفين بالضريبة عدة إجراءات تحفيزية بغية تسديد الديون الجبائية التي تقع على عاتقهم، وضمان أكبر قدر ممكن من الإيرادات التي كانت الإدارة الجبائية تجد صعوبة في تحصيلها بطريقة طوعية ومنها:

1. إعادة جدولة الديون الجبائية للمؤسسات التي تعاني صعوبات مالية

لقد نصت المادة 90 من قانون المالية لسنة 2017 "يمكن للشركات التي تمر بوضعية مالية صعبة جدولة الديون الجبائية التي تكون على عاتقها لمدة لا تتجاوز 36 شهرا. يكون منح أجل الدفع مقترنا دائما بإسقاط عقوبات التأخير دون أن يطلب الخاضع ذلك، بشرط احترام أجل الاستحقاق. يطبق هذا التدبير على كل الخاضعين للضريبة مهما كان النظام الجبائي التابعين له". (المادة 90، 2016، صفحة 42)

ويعد هذا الإجراء مفتوحا أمام جميع المؤسسات مهما كان شكلها القانوني (مؤسسات فردية، شركات خاضعة للقانون الجزائري، مؤسسات ذات طابع صناعي وتجاري) ومهما كان نظامها الجبائي (حقيقي أو جزائي) ونشاطها (إنتاج، أشغال، خدمات، بيع، إعادة بيع)، التي لها ديون جبائية، بالإضافة إلى غرامات وتواجه صعوبات مالية. (La lettre N86, 2017, p. 10)

1.1. الديون الجبائية المعنية بهذا الإجراء

ان الديون الجبائية المعنية بهذا الإجراء تلك المتعلقة بالضرائب المستحقة الدفع وذات الطبيعة النهائية، أي الضرائب التي ليست موضوع نزاع أو تلك التي استنفذت جميع الطعون النزاعية: "والناتجة عن (رقابة جبائية، تسويات متعلقة بتصريحات غير مسددة)". (Circulaire N79, 2017, p. 2) ويستثنى من الاستفادة من هذا الإجراء الديون الجبائية التالية: (طالي، 2019، صفحة 162)

❖ الديون الجبائية المتعلقة بالضرائب التي تخضع للإجراءات القانونية في إطار مرحلة الطعن الأولي، والديون الجبائية التي تخضع لاتباع المراحل الأخرى من الإجراءات القضائية (لجان الطعن، النزاع القضائي)؛

❖ الديون الجبائية المتعلقة بفرض ضرائب نتج عنها غرامات بسبب ممارسة طرق تدليسيه، اذ تتم معاملتهم حسب المادة 104 من قانون الإجراءات الجبائية؛

❖ الديون الجبائية التي تخص المؤسسات التي تتمتع بأرباحية مالية؛

المؤسسات التي اکتبت التزام بإعادة جدولة ديونها في إطار الإجراء الأول لإعادة الجدولة (2012-2016) والتي لم تلتزم بجدول السداد، غير أنه إذ طلبت هذه المؤسسات الاستفادة من هذا الإجراء من جديد، يمكن قبول طلبها شريطة ألا يتجاوز جدول السداد 12 شهرا. ويمكن أن يمتد جدول الدفع الشهري إلى فترة أقصاها ستة وثلاثون (36) شهرا. تحدد مدته من طرف القابض بعد استشارة المؤسسة المعنية وذلك تماشيا مع حجم مبلغ الدين الجبائي وكذا طبيعة الصعوبة المالية ودرجتها. مع الملاحظة أنه يجب أن يوافق التسبيق الأول القسط الشهري الأول الواجب دفعه خلال إمضاء التعهد. (بلاغ، 2017، صفحة 2)

2. إمكانية الدفع المقسط (استحقاقات الدفع)

ينص هذا الإجراء المكرس وفق المادة 156 من قانون الإجراءات الجبائية لسنة 2017، وبموجب أحكام المادة 60 المعدلة من قانون المالية الصادر سنة 2017، أنه المكلف بالضريبة يستفيد من مدة زمنية تمكنه من تسديد كافة ديونه الجبائية، وفق جدول أقساط تحددها الإدارة الجبائية وتحت شروط معينة. وتم تعديل أحكام المادة 156 من قانون الإجراءات الجبائية وفق المادة 60 من

قانون المالية 2017 على النحو التالي "يمكن لقاطب الضرائب في مجال التحصيل، منح كل مدين يطلب ذلك آجال استحقاقات لدفع جميع الضرائب والحقوق والرسوم بمختلف أنواعها، وبصفة عامة، كل دين تتكفل به الإدارة الجبائية على أن يوافق ذلك مصالح الخزينة والإمكانات المالية لصاحب الطلب". (المادة 156، 2017، صفحة 52)

ويطبق هذا الإجراء على كل مكلف بالضريبة يجد صعوبة أو استحالة تسديد ديونه الجبائية دفعة واحدة يمكنه الاستفادة من إجراء تأجل الدفع أو جدول الاستحقاق. (Circulaire N138, 2017, p. 2) إضافة ان هذا الإجراء يضم جميع الضرائب والرسوم بمختلف أنواعها وبصفة عامة، شرط أن يتوافق ذلك مصالح الخزينة والإمكانات المالية لصاحب الطلب. (واضح، 2014/2015، صفحة 8)

1.2. شروط الاستفادة من إجراء استحقاق الدفع

ترتبط الاستفادة من جدول استحقاق الدفع بطبيعة الدين الجبائي والحالة المالية للمكلف بالضريبة والتي يمكن تفصيلها كما يلي:

❖ كل الضرائب والرسوم الناتجة عن رقابة جبائية، وعن تصريحات المقدمة دون السداد، وكافة الضرائب والرسوم الخاضعة للنزاع؛

❖ يجب أن يكون المستفيد من الإجراء في حالة مالية صعبة، مما تجعله عاجز اعلى تسديد ديونه الجبائية دفعة واحدة. (Circulaire N138, 2017, p. 2)

❖ يمنح التأجيل القانوني للدفع أجلا أقصاه 36 شهرا مع دفع مبلغ أولي أدناه يساوي 10% من مبلغ الدين الجبائي، ويجوز الاشتراط من المستفيدين تقديم ضمانات كافية لتغطية مبلغ الضرائب التي يمكن أن يمنح من أجلها أجالا للدفع؛ وفي غياب هذه الضمانات يجوز القيام بحجز تحفظي على الوسائل المالية لصاحب الطلب الذي يحتفظ مع ذلك بحق الانتفاع بها. (المادة 156، 2017، صفحة 52)

3. إمكانية تطهير الديون الجبائية دون دفع لغرامات التحصيل

يمنح هذا التحفيز، المتضمن في المادة 51 من قانون المالية لسنة 2015، للمكلفين بالضرائب الذين يقومون بتسديد كلي وعلى دفعة واحدة ديونهم الجبائية للاستفادة من إعفاء كلي، مسبق ودون تقديم طلب، لغرامات التحصيل المترتبة على هذه الديون. (بلاغ، 2017، صفحة 2)

وتنص الفقرة الثالثة من المادة 51 "يعفى المكلفون بالضريبة الذين يسددون دفعة واحدة كامل الدين الأصلي للجدول، الذي تجاوز تاريخ استحقاقه أربع سنوات، ابتداء من أول يناير من السنة الموالية لسنة الإدراج قيد التحصيل، من غرامات التحصيل المتعلقة بهذا الجدول". (المادة 51، 2014، صفحة 20)

ويستفيد من هذا الإجراء جميع المكلفون الخاضعون للضريبة من إجراء تطهير الديون الجبائية، بغض النظر عن وضعهم القانوني (أشخاص طبيعي أو معنوي، الشركات بموجب القانون الجزائري منها الشركات الأجنبية، الوكالات، الهيئات والمؤسسات العمومية)، الذين لديهم ديون جبائية مستحقة الدفع مصحوبة بغرامات التحصيل. (La lettre N86, 2017, p. 4)

وبالرغم من منح كافة المكلفين هذا التحفيز إلا انه تم تحديد الديون الجبائية التي يمكنها الاستفادة من، والتي يمكن تصنيفها إلى مجموعتين رمن الديون :

❖ المجموعة الأولى الديون الجبائية مستحقة الدفع متضمنة لضرائب وغرامات بصفة نهائية، أي الضرائب التي لم يتم الطعن فيها أو تلك التي استنفذت جميع أشكال الطعون الجبائية؛

❖ المجموعة الثانية الديون والضرائب المستحقة التي أدت إلى التقاضي، في هذه الحالة قد تستفيد فقط الطعون المعلقة مع لجان الاستئناف أو الهيئات القضائية (محكمة الإدارية أو مجلس الدولة) بهذا الإجراء، شريطة أن يقدم المكلفون المعنيون بسحب طلبه قبل صدور القرار الإداري أو القضائي، حيث يجب أن يصاغ هذا الطلب وفق المادة 87 من قانون الإجراءات الجبائية. (Instruction N1, 2016, p. 2.3)

مع الإشارة إلى أن المادة 51 من قانون المالية لسنة 2015 تنص على أن معالجة الديون الجبائية المستحقة يجب أن تتم وفق أقدميتها، فيتم التمييز بين الديون الجبائية التي يتجاوز تاريخ استحقاقها أربع (04) سنوات من العمر، وتلك التي يكون تاريخ استحقاقها يقل أو يساوي أربع (04) سنوات. ويستثنى منه كل الضرائب الناتجة عن ممارسة إحدى الطرق التدليسية التي تحكم معالجتها المادة 104 من قانون الإجراءات الجبائية؛ والديون الجبائية المتعلقة بطعن نزاعي في مرحلة النزاع الأولي المسبق، فهذه الضرائب المتنازع عليها هي مؤهلة للاستفادة من إجراء التخفيض المشروط الذي نص عليه قانون المالية 2013.

أما من حيث شروط الاستفادة من هذا الإجراء فإنه يجب على المكلف بالضريبة تسديد ديونه المستحقة دفعة واحدة، وبالتالي فإن سداد الدين الضريبي على عدة أقساط (جدول التسديد) لا يمكنه الاستفادة من هذا الإجراء. (La lettre N86, 2017, p. 5)

4. إمكانية إجراء التخفيض المشروط

يختلف هذا الإجراء عن سابق الإجراءات المذكورة سابقا من ناحية مبدأ فرضه وأسباب نشوئه، حيث تقوم الإدارة الجبائية بتخفيض العقوبات والغرامات الناتجة عن التأخير في مقابل التزام المكلف

بالضريبة بتسديد أصل دينه تحت صيغة التخفيض المشروط التي نصت عليه المادة 93 مكررا 1 من قانون الإجراءات الجبائية لسنة 2017.

وتنص المادة 93 المكرر 1 من قانون الإجراءات الجبائية لسنة 2017 " يمكن للإدارة، بصيغة تعاقدية قبول طلب المكلف بالضريبة الرامي إلى تخفيف الغرامات الجبائية أو الزيادات الضريبية، تخول سلطة الفصل في هذه الطلبات إلى:

❖ المدير الولائي للضرائب بعد عرضها على اللجنة المنصوص عليها بموجب المادة 93 من قانون الإجراءات الجبائية عندما يقل المبلغ الإجمالي للغرامات الجبائية والعقوبات موضوع لتماس التخفيض المشروط، أو يساوي مبلغ 5.000.000 دج؛

❖ المدير الجهوي للضرائب بعد عرضها على اللجنة المنصوص عليها بموجب المادة 93 من قانون الإجراءات الجبائية عندما يفوق المبلغ الإجمالي للغرامات الجبائية والعقوبات، موضوع التماس التخفيض المشروط، مبلغ 5.000.000 دج. من أجل الاستفادة من هذا التدبير؛

ولذلك يتعين على المكلف بالضريبة تقديم طلب كتابي لدى السلطة المختصة، يلتمس من خلاله التخفيض المشروط". (المادة 93 مكرر 1، 2020، صفحة 33) ومن هذا المنطلق يمكن تعريف التخفيض المشروط أنه عبارة عن عقد مبرم بين الإدارة الجبائية والمكلف بالضريبة إما بوضع حد لنزاع نشأ بتقديم تظلم مسبق، أو بتفادي نزاع يمكن أن ينشأ نتيجة ضريبة محددة ومدرجة في التحصيل، وأيضا يجب التزام الإدارة الجبائية بتخفيض العقوبات والغرامات الجبائية المطبقة من جهة، وفي المقابل يلتزم المكلف بالضريبة بدفع الديون الباقية غير المخفضة في الآجال المحددة بشرط تخليه عن كل إجراءات المنازعات المتعلقة بالحقوق والعقوبات والغرامات. (لكحل، 2021، صفحة 295)

1.4. مجال تطبيق إجراء التخفيض المشروط :

يشمل التخفيض المشروط كل العقوبات المالية وغرامات التحصيل الناجمة عن إعادة تقييم الناتج عن عملية مراقبة جبائية (التحقيق المحاسبي أو التحقيق المصوب أو التحقيق المعمق في الوضعية الجبائية)، والتي من المحتمل أن تكون محل نزاع أو موضوع نزاع بالفعل، وبالتالي يمكن أن تطبق العقوبات الجبائية على ما يلي: (La lettre N74, 2014, p. 4)

❖ الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة؛

❖ الرسوم على أرقام الأعمال

❖ حقوق التسجيل؛

❖ حقوق الطابع والرسوم الغير مباشرة.

مساهمة الإجراءات الجبائية التحفيزية في زيادة تحصيل الديون الجبائية -دراسة تحليلية بمديرية
الضرائب لولاية المسيلة الفترة 2017-2021-

وتستثنى من هذا الإجراء العقوبات المالية الخاصة بالوعاء والغرامات الجبائية المفروضة نتيجة التأخر وعدم التصريح الشهري أو السنوي، أو تلك المطبقة في حالة غش، وكذلك التي انقضى فيها أجل الطعن (التظلم المسبق) بالإضافة إلى العقوبات المالية والغرامات الجبائية التي هي أمام لجان الطعن أو أمام المحكمة الإدارية. (لكحل، 2021، صفحة 297)

5. ملخص الاختلافات بين الإجراءات الجبائية التحفيزية المختلفة لتحصيل الديون الجبائية

نظرا للاختلافات بين كل إجراء جبائي في مجال تطبيقه والتحفيزات الممنوحة للمكلفين المستفاد من هذه الإجراءات من جهة أخرى فإنه يتم تجميع هذه الاختلافات في الجدول التالي:

الجدول رقم (01) المقارنة بين مختلف الإجراءات الجبائية التحفيزية

الإجراء	الإختلاف	مجال التطبيق	الاستثناءات	الامتيازات الممنوحة	الإجراءات العملية لمنح الإجراء
إعادة جدولة الديون الجبائية للمؤسسات التي تعاني من صعوبات مالية	إعادة جدولة الديون الجبائية للمؤسسات التي تعاني من صعوبات مالية	كافة المؤسسات مهما كان شكلها القانوني، ومهما كان نظامها الجبائي التي تعاني صعوبات مالية	الديون الجبائية محل الطعن الأولين ونتيجة عن أعمال تدليسيه، الديون التي تمت جدولتها بموجب قانون المالية 2013،	الإعفاء الكلي للعقوبات الجبائية وغ تطهير الديون الجبائية بدون دفع غرامات التحصيل. ويتم تسديد الديون في مدة أقصاها 36 شهرا.	تقديم طلب دون شرط لازم مع إلزامية إرفاقه بتقرير محافظ الحسابات وثبوتيات قانونية تبين الحالة المالية، وبعد قبول الطلب وامتنال المؤسسة للجدولة وتسديد كافة الديون يتم منح الإعفاء الكلي للعقوبات والغرامات من طرف لجان الطعن المجاني.
الدفع المقسط (استحقاقات الدفع)	الدفع المقسط (استحقاقات الدفع)	كافة المكلفين بالضريبة الذين يواجهون صعوبات مالية، يطبق على مجمل الديون الجبائية الأصلية والعقوبات وغرامات التحصيل.	لا يوجد استثناءات في الاستفادة من هذا الإجراء	تقسيم كل الديون الجبائية حسب القدرة على التسديد من خلال المدة وقيمة كل دفعة من التسديد. ويتم تسديد الديون الجبائية في مدة أقصاها 15 شهرا (يوجد استثناء في ذلك).	تقديم طلب دون شروط شكلية لازمة، مصحوبا بوثائق تبرر الصعوبات المالية، ويجب إرفاق مقترح بتاريخ أخر قسط مع نسبة المساهمة الأولية، ويجب متابعة المكلف لضمان التزامه بتواريخ التسديد من أجل عدم إلغاءه من الإجراء.
تطهير الديون الجبائية بدون دفع غرامات التحصيل	تطهير الديون الجبائية بدون دفع غرامات التحصيل	كافة المكلفون بالضريبة والديون الجبائية التي يتم تميزها حسب الأقدمية	الضرائب الناتجة عن أفعال تدليسيه، وتلك التي متعلقة بطعن نزاعي في مرحلة النزاع الأولي.	إلغاء الكلي لغرامات التحصيل جراء تسديد كافة الديون الجبائية دفعة واحدة	تقديم طلب دون شروط شكلية لازمة حيث يجب أن يحتوي على المعلومات لازمة لتحديد الدين المراد تسديده، ويجب تطابق قيمة الدين مع القيمة التي تظهر في السجل الجبائي، وبعد التسديد الكلي للدين دفعة واحدة يتم إلغاء غرامات التحصيل من قبل لجان الطعن المجاني.
التخفيض المشروط	التخفيض المشروط	تخفيض العقوبات والغرامات الناتجة عن ضرائب محل منازعة في إطار تظلم مسبق	الضرائب الناتجة عن تأخر في التصريح أو الدفع والناتجة عن أعمال تدليسيه، وتلك التي انقضى فيها أجل الطعن	شمول كافة الضرائب والرسوم، تخفيض العقوبات والغرامات بنسب مختلف على حسب كيفية تسديد الديون الجبائية، وتحدد مدة التسديد إما 4 أشهر أو 8 أشهر أو 12 شهرا.	تقديم طلب دون شروط شكلية لازمة مع مرافقة الوثائق اللازمة التي تبين الوضعية الجبائية تجاه المنازعات، وبعد قبول الطلب يتم تحديد نسب التخفيض للحقوق والعقوبات وغرامات التحصيل.

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على المادة 156 و93 من قانون الإجراءات الجبائية، والتعليمة 138 و79 الصادرة عن مديرية الضرائب، والرسائل 74 و86 الصادرة عن مديرية الضرائب، الجزائر

III- واقع تطبيق الإجراءات الجبائية التحفيزية لتحصيل الديون الجبائية على مستوى مديرية الضرائب بولاية المسيلة خلال الفترة [2021-2017]

أردنا من خلال هذا المحور دراسة حالة مديرية الضرائب بولاية المسيلة لمعرفة مدى تطبيق الإجراءات الجبائية التحفيزية المذكورة سابقة، ومدى مساهمتها في التحصيل الجبائي لولاية المسيلة.

1. إعادة جدولة الديون الجبائية للمؤسسات التي تعاني صعوبات المالية

يهدف إضفاء طابع الفعالية على إجراء منح تحفيزيات جبائية لفائدة المؤسسات التي تعاني صعوبات مالية، أسس قانون المالية 2015 و2017 على تدابير تتضمن إعادة جدولة الديون الجبائية للمؤسسات التي تواجه صعوبات مالية قصد الوفاء بديونها الجبائية. ويوافق هذا الإجراء المسح الكلي لغرامات الوعاء والتحصيل بعد إتمام الجداول المعدة لتسديد كافة الديون.

الجدول رقم (02) تطور تحصيل الديون الجبائية [2021-2017] (مليون دج)

البيان	قيم الدين الجبائي					نسبة التحصيل إلى الدين الأساسي
	عدد الخاضعين	أصل الدين (الأساسي)	عقوبات الوعاء	غرامات التحصيل	الإجمالي	
2017	29	273 252 298	66 720 599	84 993 192	424 966 089	36 765 848
2018	34	332 548 925	84 469 561	104 254 733	521 273 219	155 489 412
2019	38	306 615 089	77 875 996	96 142 999	480 634 084	184 708 707
2020	42	449 536 888	110 371 558	134 764 348	690 672 794	242 371 075
2021	24	264 361 306	65 300 600	78 521 626	393 183 532	124 852 948

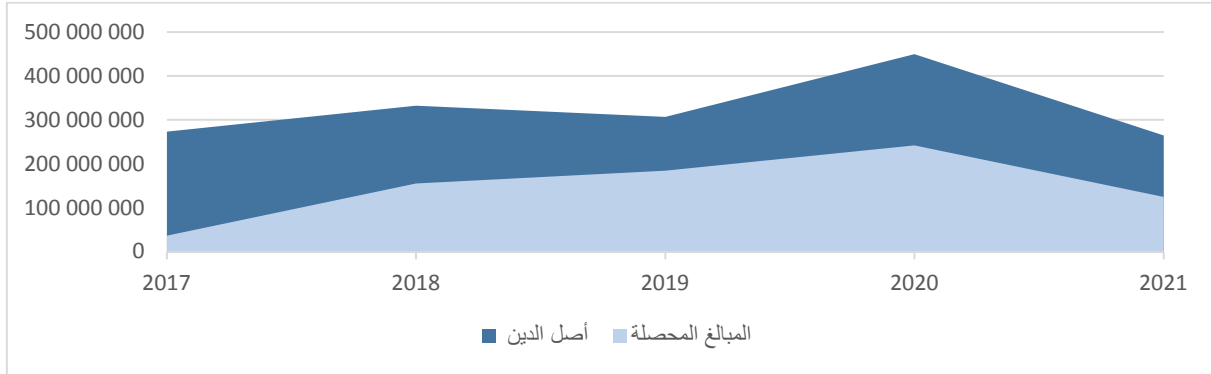
المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على إحصائيات مديرية الضرائب لولاية المسيلة. [2021-2017]

نلاحظ من خلال الجدول أنه قد تم تسجيل أقل نسبة تحصيل في سنة 2017 بـ 13.45 % ويعود ذلك إلى صدور السند القانوني لهذا الإجراء في نفس السنة. ثم تبدأ نسبة التحصيل في الارتفاع حتى تبلغ أعلى نسبة لها بـ 60.24 % سنة 2019 وهذا راجع لزيادة عدد المكلفين بالضريبة ، أو تسديد كافة الديون الجبائية المتراكمة أي انقضاء فترة الجدولة لبعض المكلفين، ويمكن تفسير هذا الارتفاع بوجود بيئة اقتصادية غير مناسبة مما ينتج عنها صعوبات مالية للمؤسسات الناشطة بها وبالتالي تعسر حالتها المالية مما يجعلها عاجزة أمام التزاماتها الجبائية. غير انه تم تسجيل انخفاض في التحصيل في السنتين الأخيرتين 2020 و2021 بنسبة 53.91% و 47.23 % على التوالي، رغم ارتفاع عدد الخاضعين لهذا الإجراء سنة 2020 مقارنة بسنة 2019 إلا أن نسبة تحصيل الديون كانت أقل، حيث تزامن هذا التراجع مع "أزمة الكوفيد" والتي مست معظم القطاعات وكانت السبب الرئيسي والأول في تدهور الحالة المالية للمؤسسات الاقتصادية.

نلاحظ أيضا رغم التباين في نسب التحصيل لسنوات الدراسة إلا أنه يمكننا القول أن تطبيق هذا الإجراء أدى إلى تحصيل بواقي الديون الجبائية بمتوسط 44.31% وهي نسبة معتبرة نسبيا بالنظر إلى حجم الديون الجبائية المتراكمة.

مساهمة الإجراءات الجبائية التحفيزية في زيادة تحصيل الديون الجبائية -دراسة تحليلية بمديرية
الضرائب لولاية المسيلة الفترة 2017-2021-

الشكل رقم (01) رسم بياني يمثل الديون المحصلة مقارنة بالمبالغ الديون الأصلية



المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على إحصائيات مديرية الضرائب لولاية المسيلة [2021- 2017].

1. إجراءات الدفع المقسط (استحقاقات الدفع)

لقد منح المشرع الجبائي إجراء الدفع المقسط لكافة المكلفين بالضريبة الذين يواجهون صعوبات مالية ولكي يتم الاستفادة من هذا الإجراء الجبائي التحفيزي، يشترط تسديد الجزء الأول من الدين المحدد نسبته قانونا مما يسمح في البداية بتقليص الديون الجبائية العامة قبل الشروع في جدولة باقي الديون الجبائية.

الجدول رقم (03) تطور إجراء الدفع المقسط للفترة [2021-2017] الوحدة (مليون دج)

نسبة التحصيل إلى الإجمالي	قيم الدين الجبائي				عدد الخاضعين	البيان
	المبالغ المحصلة (01+02)	الإجمالي	غرامات التحصيل (02)	أصل الدين (متضمن عقوبة الوعاء) (01)		
27.58%	75 714 120	274 509 430	51 616 083	222 893 347	170	2017
38.48%	169 299 450	439 954 360	83 975 371	355 978 989	279	2018
36.87%	187 747 268	495 827 927	98 114 535	397 713 392	329	2019
27.84%	285 392 879	1 024 945 258	204 012 535	397 713 392	319	2020
26.16%	247 943 863	947 780 211	188 570 414	759 209 797	246	2021

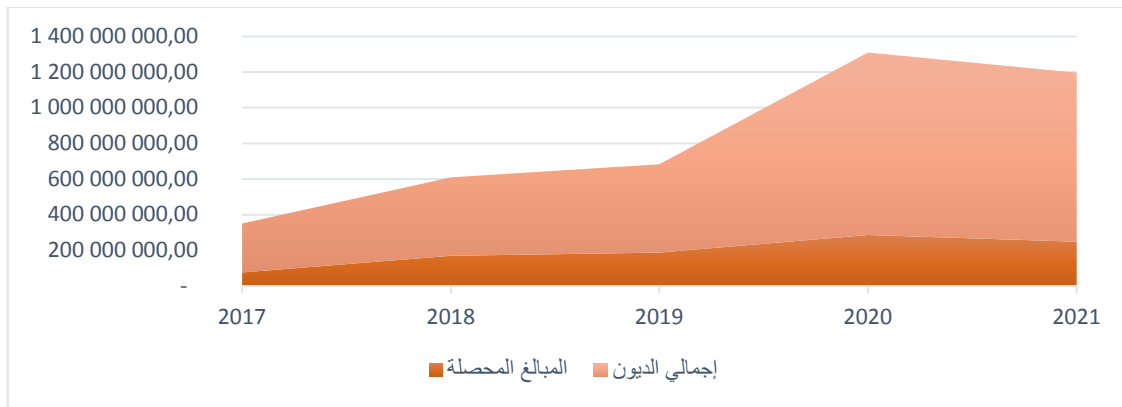
المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على إحصائيات مديرية الضرائب لولاية المسيلة. [2021-2017]

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه انه قد تم تسجيل نسب تحصيل منخفضة مع وجود أكبر عدد من الخاضعين مقارنة بباقي الإجراءات التحفيزية التي جاء بها المشرع لتسديد الديون الجبائية، حيث وصلت أكبر نسبة من التحصيل سنة 2018 بـ 38.48%، لتعود للانخفاض سنة 2019 و 2020 بنسبة 36.87% و 27.84% على الترتيب إلى أن تصل لأقل نسبة لها سنة 2021 بـ 26.16%، ويعود سبب هذا الانخفاض إلى عدم احترام المكلفين بالضريبة لاستحقاقات الدفع للأقساط الشهرية. من حيث الجزاءات التي فرضها المشرع في هذا الإجراء "هو كل من يخالف مواعيد تسديد المبالغ الضريبية المستحقة في المواعيد القانونية المتفق عليها فيتم فصل المكلف من هذا الإجراء تلقائيا"، وذلك بغض

النظر عن "أزمة الكوفيد" التي تعتبر من أهم أسباب تأزم الحالة المالية لكافة أفراد المجتمع وعدم قدرتهم على إيفاء ديونهم.

رغم ارتفاع عدد الخاضعين لهذا الإجراء إلا أن متوسط تحصيل الديون لسنوات الدراسة كان بنسبة 30.78% حيث تعتبر نسبة منخفضة جدا مقارنة مع عدد الخاضعين من جهة، وشرط الإجراء الذي يلزم تسديد 10% من قيمة الدين من جهة أخرى. لذلك يمكن القول أن نسبة مساهمة هذا الإجراء التحفيزي في رفع نسبة التحصيل لبواقي الديون الجبائية مرتبط بنسبة التزام المكلفين بشروط هذا الإجراء، ودرجة امتثالهم للضريبة والحرص على تسديدها بطريقة مرنة وسهلة مما يساعد على تخفيف العبء الجبائي الملقى على عاتقهم.

الشكل رقم (02) رسم بياني يمثل المبالغ المحصلة مقارنة لإجمالي الديون الجبائية



المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على إحصائيات مديرية الضرائب لولاية المسيلة. [2021-2017] ومخرجات اكسال [2013].

3. إجراءات تطهير الديون الجبائية

لقد تم تأسيس هذا الإجراء لكافة المكلفين بالضريبة مع اشتراط أقدميه الدين مع ضرورة التسديد الكلي للديون مع الإعفاء الكلي للغرامات وهذا لتحصيل بواقي الديون القديمة.

الجدول رقم (04) : تطور إجراءات تطهير الديون الجبائية للفترة [2021-2017] (الوحدة (مليون دج))

نسبة التحصيل إلى أصل الدين	قيم الدين الجبائي			البيان
	غرامات التحصيل المعفاة كليا	المبالغ المحصلة (الدين + عقوبات الوعاء)	أصل الدين (متضمن عقوبة الوعاء وغرامات التحصيل)	
%82.61	88 632 457	420 912 324	509 544 281	2017
%81.62	47 687 380	202 785 963	248 473 187	2018
%80.78	46 655 701	196 074 486	480 730 187	2019
%81.89	86 969 121	393 122 177	480 091 298	2020
%80.59	49 859 389	206 965 722	256 825 111	2021

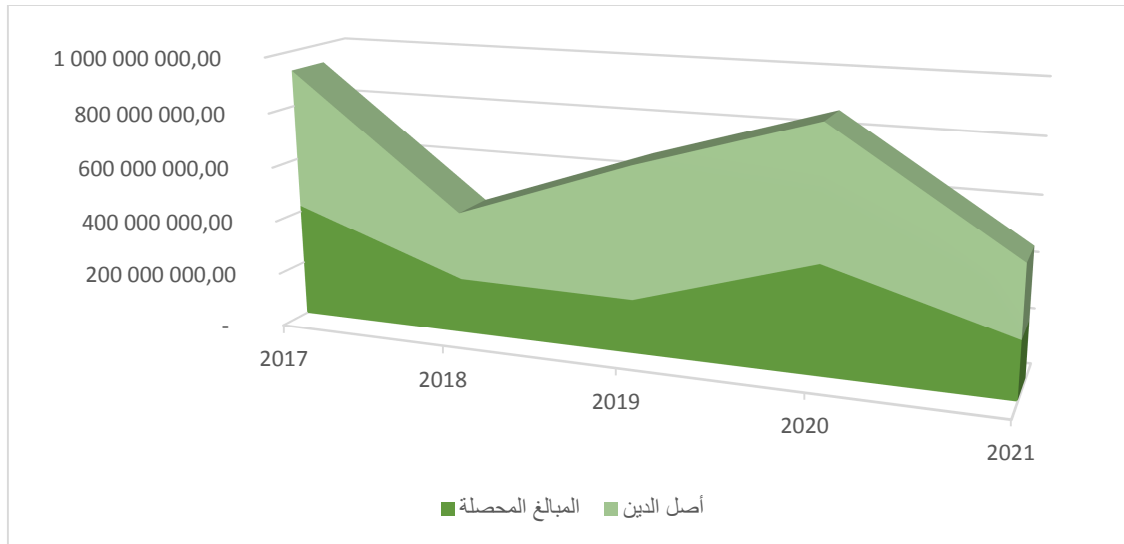
المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على إحصائيات مديرية الضرائب لولاية المسيلة. [2021-2017]

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن أصل الديون الجبائية قد تم تحصيلها بصفة كلية مقابل التخلي على جزء منها والمتمثلة في غرامات التحصيل، حيث تراوحت نسبة الغرامات المعفاة من التحصيل الكلي بين 17% و19% خلال سنوات الدراسة، لذلك تعتبر هذه النسب منخفضة مقابل

مساهمة الإجراءات الجبائية التحفيزية في زيادة تحصيل الديون الجبائية –دراسة تحليلية بمديرية
الضرائب لولاية المسيلة الفترة 2017-2021-

تحصيل باقي الديون الجبائية المتمثلة في أصل الدين المتضمن عقوبات الوعاء دفعة واحدة، حيث تم تسجيل أكبر نسبة من التحصيل سنة 2017 بـ 82.61%، ثم بدأ بعدها التراجع بنسب قليلة وذلك بسبب ارتفاع في غرامات التحصيل حتى وصلت إلى أقل نسبة لها سنة 2021 بـ 80.59%. للإشارة فإنه تم تجسيد مفهوم الانفاق الجبائي المباشر ضمن هذا الإجراء من خلال التنازل على جزء من إيرادات الديون الجبائية المتمثلة في غرامات التحصيل مقابل تحصيل فعلي وسريع لبواقي الديون الجبائية دفعة واحدة. حيث كان متوسط تكلفة هذا الإجراء لسنوات الدراسة مقدر بـ 18.50% بالنسبة إلى مجموع ديون الخاضعين لهذا الإجراء، والملاحظ أنه بالرغم من فعالية هذا الإجراء في تحصيل الديون إلا أنه تم التراجع عنه في قانون المالية سنة 2021.

الشكل رقم (03): رسم بياني يمثل المبالغ المحصلة مقارنة بأصل الدين



المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على إحصائيات مديرية الضرائب لولاية المسيلة. [2021-2017] ومخرجات اكسال [2013].

2. إجراءات التخفيض المشروط

لقد أسس المشرع الجبائي التخفيض المشروط بهدف تحصيل الديون الجبائية بصفة ودية وتحفيزية ولذلك يعتبر كحل امثل لفك بعض النزاعات بين الإدارة الجبائية من جهة والمكلف بالضريبة من جهة أخرى.

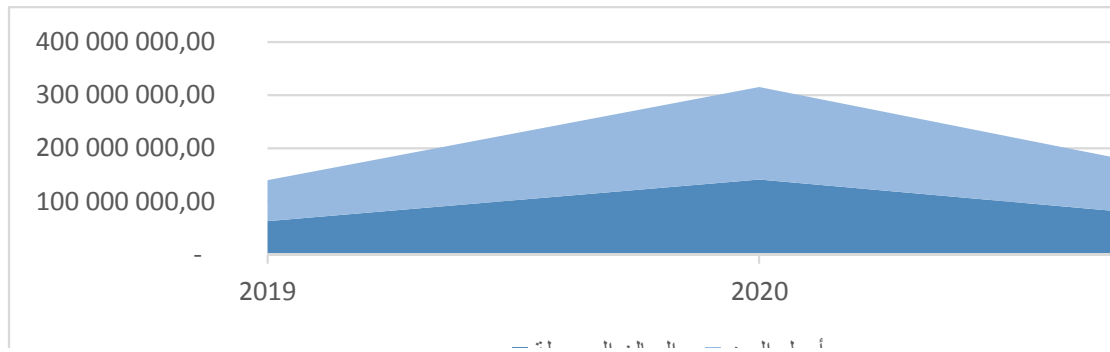
الجدول رقم (05) : تطور إجراءات التخفيض المشروط للفترة [2021-2019] (مليون دج)

نسبة التحصيل إلى قيم الدين	المبالغ المحصلة		قيم الدين الجبائي (المتنازع عليها)			عدد الخاضعين	البيان
	عقوبات الوعاء (الغير المخفضة)	أصل الدين	عقوبات الوعاء (المخفضة)	عقوبات الوعاء	أصل الدين		
%82.27	629 879	62 477 358	11 967 721	14 226 426	62 477 358	14	2019
%81.21	1 720 731	139 613 525	32 690 021	34 410 752	139 613 525	32	2020
%82.73	1 432 495	58 083 041	12 416 697	13 849 192	58 083 041	29	2021

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على إحصائيات مديرية الضرائب لولاية المسيلة. [2021-2017]

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أنه تم تجميع معطيات هذا الإجراء ابتداء من سنة 2019، رغم صدور النص القانوني له سنة 2013 وذلك راجع لجهل أعوان الإدارة الجبائية بتجسيد وتطبيق محتوى هذا الإجراء، حيث تم تحصيل ما نسبته 82.27% كمتوسط من الديون الجبائية متضمنة لجزء من العقوبات غير المخفضة في سنة تطبيق هذا الإجراء 2019، فالرغم من التأخر في تطبيقه إلا أنه ساهم بتقليص عدد المنازعات بـ 13 شكاية (منازعة) كانت قابلة للمنازعة لولا الخضوع لهذا الإجراء التحفيزي الذي يضمن حق الخزينة العمومية وتسوية الوضعية الجبائية للمكلفين، ولقد تراجعت نسبة التحصيل سنة 2020 بنسبة طفيفة بـ 1.06% مع تسجيل ارتفاع في عدد المستفيدين بـ 30 مستفيدا، ثم ارتفعت بعدها نسبة التحصيل إلى أن وصلت إلى 82.73% مع 29 مستفيد. ولذلك يعتبر هذا الإجراء من أكثر الإجراءات الفعالة في المنازعات الجبائية حيث يعد إجراء تحفيزيا للمكلفين من خلال التنازل على الشكاوى غير المجدية مما يضمن للخزينة العمومية إيرادات يصعب تحصيلها إذا تم التنازع عنها.

الشكل رقم (04): رسم بياني يوضح المبالغ المحصلة للدين الجبائي مقارنة بأصل الدين



المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على إحصائيات مديرية الضرائب لولاية المسيلة. [2017-2021] ومخرجات اكسال [2013]

IV- الخاتمة

1. النتائج

من خلال ما تم عرضه سابقا فقد تم التوصل إلى مجموعة من النتائج والتي يمكن إجمالها في النقاط التالية:

- ❖ بلغ متوسط التحصيل الجبائي عن إجراء جدولة الديون الجبائية للفترة 2017-2021 ما نسبته 44.31% بمديرية الضرائب لولاية المسيلة وبالتالي ساهمت هذه الحصيلة في ضخ سيولة مالية للخزينة العمومية في فترة وجيزة كانت الإدارة الجبائية عاجزة على توفيرها لولا هذا الإجراء؛
- ❖ إن إجراء الدفع المقسط لتحصيل الديون الجبائية كان بنسبة متوسطة بلغت بـ 30.78% للفترة 2017-2021 بمديرية الضرائب بولاية المسيلة وهي نسبة منخفضة مقارنة مع عدد المكلفين

الخاضعين الضريبة، وهذا يعود لعدم التزام المكلفين بالضريبة بتسديد الأقساط مع المحافظة على شروط البقاء للاستفادة من هذا الإجراء؛

❖ بالنسبة لتطهير الديون الجبائية دون دفع غرامات التحصيل، شهدت فترة الدراسة 2017-2021 متوسط تكلفة الإجراء نسبة 18.50% بالنسبة إلى مجموع الديون الجبائية مع متوسط تحصيلها بنسبة 81.50% .

❖ عرف إجراء التخفيض المشروط تأخرا في التطبيق مقارنة بباقي الإجراءات، ويرجع ذلك إلى تأخر الإدارة الجبائية في تطبيق محتواه وعرضه على المكلفين؛

❖ أما بالنسبة لإجراء التخفيض المشروط فقد بلغت النسبة المتوسطة لتحصيل الديون الجبائية 82.07% خلال السنوات الثلاث من التطبيق ولذلك يعتبر هذا الإجراء من أكثر الإجراءات الفعالة في المنازعات الجبائية وتحصيل الديون الجبائية؛

❖ عدم وجود أحكام جبائية تلزم قابضي الضرائب بإرسال إشعارات أولية من أجل الإمتثال لجداول الدفع، وذلك لضمان تحصيل الديون وتذكير المستفيدين بإمكانية إلغاء أي إجراء في حالة عدم تسديد الجداول في التواريخ المتفق عليها،

2. الإقتراحات

❖ صياغة تعليمات خاصة بأعوان الإدارة الجبائية، مع إلزامهم بعرض كل الإجراءات التحفيزية على المكلفين المتوفر فهم شروط الاستفادة من عميلة التحصيل الجبائي بكل طواعية؛

❖ العمل على تكثيف النشرات الإعلامية في المواقع المتداولة بين المكلفين، والتي تشير إلى مثل هذه الإجراءات الجبائية الجديدة؛

❖ تشديد إجراءات المتابعة في تحصيل الديون وإضافة بند التحصيل الجبري في حالة الإخلاء بأحد شروط الإجراءات؛

❖ العمل على إعداد أنظمة رقابية على مستوى الإدارة الجبائية من أجل معرفة الحالة المالية الحقيقية لكل مستفيد من هذه الإجراءات الجبائية التحفيزية؛

❖ إدخال العصرية على الإجراءات الرقابية لملفات الخاضعين لهذه الإجراءات وذلك بهدف الاقتصاد في نفقات التحصيل.

V- المراجع

- ❖ Circulaire N138. Circulaire N°138 pour l'article 60 de LF/2017. ALGER, Ministère des Finances: Direction Général des impôts(2017, 02 05).

- ❖ Circulaire N79. Circulaire N°79 pour l'article 90 LF/2017. ALGER, Ministère des Finances: Direction Général des impôts.(2017, 01 30).
- ❖ Instruction N1. Instruction N°01 pour l'article 51 de LF/2015. ALGER, Ministre des Finances: Direction Général des impôts.(2016, 07 01).
- ❖ Kharroubi, h. & Djilalli, a. le recouvrement de l'impôt en algerie: obstacle et solutions. les cahiers du MECAS, 17(2).(2021, juin).
- ❖ La lettre N74. La lettre de la DGI N74. Ministre des Finances, Algérie: Direction général des impôts.(2014).
- ❖ La lettre N86. La lettre de la DGI N86. Ministre des Finances, Algerie: Direction général des impôts.(2017).
- ❖ المادة 156.(2017). قانون الإجراءات الجبائية. وزارة المالية الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية: المديرية العامة للضرائب.
- ❖ المادة 51.(31 ديسمبر، 2014). الجريدة الرسمية ، العدد 78. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.
- ❖ المادة 90.(29 ديسمبر، 2016). الجريدة الرسمية العدد 77. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.
- ❖ المادة 93مكرر 1.(2020). قانون الإجراءات الجبائية. وزارة المالية، الجزائر: المديرية العامة للضرائب.
- ❖ الياس واضح. إرجاء الدفع في المواد الجبائية دراسة مقارنة. شهادة دكتوراه في القانون العام. كلية الحقوق والعلوم السياسية، وهران 2.(2015/2014).
- ❖ بلاغ. بلاغ يتعلق بإعادة جدولة الديون الجبائية للمؤسسات التي تعاني صعوبات مالية، (منشور على الموقع الإلكتروني الرسمي للمديرية العامة للضرائب). وزارة المالية: المديرية العامة للضرائب.(2017).
- ❖ بلاغ. بلاغ تسهيلات في فائدة المكلفين بالضرائب لتسديد الديون الجبائية 2017. منشور على موقع المديرية العامة للضرائب. وزارة المالية: المديرية العامة للضرائب.(2017).
- ❖ بن عيسى طالبي. الصيغ القانونية لتخفيض الديون الجبائية كوسيلة لتقليص حجم المنازعات الضريبية في التشريع الجزائري دراسة حالة ولاية المدية. مجلة دراسات العدد الاقتصادي(02). (جوان، 2019).
- ❖ بوعلام ولهي. محاضرات في الجباية المعمقة، دارالمتنبي للطباعة والنشر، المسيلة، 2022.
- ❖ تقرير مجلس المحاسبة. تقرير التقييمي لمجلس المحاسبة حول المشروع التمهيدي لقانون تسوية الميزانية. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية: مجلس المحاسبة.(2019).
- ❖ دليلة معزوز، و مريم بن مسقم. التحصيل الضريبي عن طريق الحجز: آلية لضمان تحصيل الديون الجبائية. مجلة العلوم القانونية والاجتماعية(العدد الثالث). (سبتمبر، 2021).
- ❖ عائشة لكلحل. دور التخفيض المشروط في تفادي نشوء المنازعات الضريبية، ، المجلد الخامس . مجلة الفكر القانوني والسياسي(الأول). (2021).
- ❖ عيسى سماعيلين. تطبيقات طرق التحصيل الضريبي في النظام الضريبي الجزائري . مجلة القانون العقاري(15). (2021).
- ❖ لخضر عبيرات. فعالية المظالم الضريبي من خلال التحصيل في ضل التحولات الاقتصادية الراهنة دراسة حالة النظام الضريبي الجزائري. أطروحة دكتوراه في نقود المالية والبنوك. كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة عمار ثليجي.الأغواط.(2017/2018).